

الاجاز على حد الشرطين وكان الفراغ البهر التاسع من مجادى الاول من سنة اثنتين
واربعين وسبعين بهيكل في الجمعة عمرا للدين في فضلهم

سلامة العين فأخذ منه بالقياس وهو عدم الضمان وامامت من عمله بالفساد في
الطبخ والتجيز والتزين في الفسل ويخوذ ذلك فان لم يحجب الضمان فيه انضال منافع
لما صارت سلة الى المستاجر صار عمله جهله فلم يضمن لان ضارنا يابا سلة في العمل
مجانا المستاجر عمل نفسه ففسد ولان العمل لما لم يكن معقودا عليه لان المعقود عليه
المتقدم من مضمونا عليه فان لم يضمنه لايون مضمونا ايضا الا اذا اتهد الساذ مخنيد
ضمن بالمردع وهذا لانه تعد رجعل المعقود عليه نفس العمل او وصف القصة لانا لو
فعلنا ذلك لسند العقد لان صورة اجير الوجدان يكون المدع معلومة واذا كان كذلك
زينا يلمه تحصيل هذا العمل في هذه المدع وربما ياتي وربما ياتي منه وصف العصار
في هذه المدع وربما لا ياتي وان فيه جهالة وغرر وذلك مفسد للعقد جعلنا المعقود
عليه منفعه الاجر لانه معلومة مقدرة بهذا الزمان والدليل على ان المعقود عليه
في الاجير الخاص المنفعة لا وصف القصة وفي المشترك وصف القصة الاحكام
ان في الاجير الخاص ذاسم النفس ولم يستعمله المستاجر سمحوا لاجر لانه سلم العتود
عليه وهو المنافع وفي المشترك لا يستحق الاجر لانه لم يسلم المعقود عليه وهو وصف
ومها ان في الخاص لو استعان بعين لا يستحق الاجر لانه لم يسلم منافع منه وفي
استحق لانه سلم وصف القصة ومنها ان في الاجير الخاص لو خاطم نقص الخياطة
استحق الاجر لانه سلم منفعه النفس وفي المشترك لا يستحق لانه لم يسلم العمل للمالك
لدا قال علائ الدين العالم السمرقندي في طريقه الخلاف **قوله** اما الاول اراد
عدم الضمان فيما تلفت في **قوله** واما الثاني اراد به عدم الضمان فيما تلفت من عمله
هذا آخر الدفتر الرابع عشر من كتاب عمدة البيان من شرح الهداية فرغ عنه مؤلفه
العبد الضعيف الفقير الى الله تعالى تصنيفا قوام الدين ابي حسنة امير كاتب براب
عمر العميد الفارابي الانتقائي ويملوه في الدفتر الخامس عشر بعونه تعالى باب
بلغ المقام على خط
المصنف رحمه الله